CENTER FOR
STRATEGIC &
POLICY STUDIES

مُنتَدى الفِكــر

سبتمبر ٢٠٢٠

دور الاحزاب السياسية و الحركات المسلحة في إلاصلاحات المؤسسية من منظور الاتفاقية المنشطة

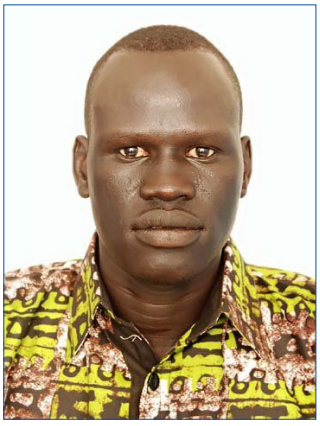

فانينج وليم دينق

كاتب صحافى و محلل
سياسى كتب فى عدة صحف
عربية جنوسودانية

مقدمة:

أعطت إتّفاقية السّلام المنشّط لحل النزاع في جنوب السودان، فرصة لإصلاح ما أفسدته السّياسات و الممارسات السابقة على مختلف الأصعدة (السياسية ، الاقتصادية، الامنية ، الاجتماعية)، ويبقى الأمل على الأحزاب السياسية والحركات المسلحة التي وقعت على الاتفاقية في أن تقوم بدورها في تطبيق الاصلاحات الواردة في اتفاقية السلام المنشطة ، لذلك سيكون التركيز في هذه الورقة على الاحزاب السياسية والحركات المسلحة اهدافهم وبرامجهم الاصلاحية.

سنتناول في هذه الورقة دور الأحزاب السياسية والحركات المسلحة في إلاصلاحات المؤسسية من منظور اتفاقية السلام المنشطة لتسوية النزاع في جنوب السودان R-ARCSS ، ثم سنجيب على سؤال هل ستنجح تلك الأحزاب والحركات المسلحة في تحقيق الاصلاحات المنشودة وفقا للاتفاقية ام ستفشل ؟

دور الاحزاب السياسية والحركات المسلحة:

وجد موضوع الاحزاب السياسية اهتمام الباحثين وعلماء السياسية والمختصين رغم اختلاف وجهات النظر والايديولوجيا، لان الاحزاب السياسية تؤثر بشكل كبير ومباشر على سيرورة وصيرورة النظام السياسي والاجتماعي ، فهي تؤدي دورا مهما في ما تقدمه من خدمات ووظائف فعالة في المجتمع، اذ تعتبر حلقة في تجسيد الديمقراطية والحكم الرشيد ، لذلك اصبحت الاحزاب السياسية محور استراتيجي في الاهدف او العوامل المحركة التي تقود الاصلاحات على نحو وثيق ومؤثر؛ من خلال عدة نواحي ولعدة اسباب فمن ناحية، تعد احد نتائج

الاصلاح السياسي والامني ومن ناحية احد الميكانيزمات الاساسية و المؤثرة فيه.
فلا يمكن القيام بالاصلاحات دون اشراك الاحزاب السياسية التي تميط اللثام عن التجاوزات والعيوب التي تعيق العمل السياسي بصفة خاصة و العمل الاداري بصفة عامة.

هل ستنجح تلك الأحزاب والحركات المسلحة في تحقيق الإصلاحات المنشودة وفقا للاتفاقية أم ستفشل؟.

الاصلاحات المؤسسية من منظور الاتفاقية المنشطة :

تناولت الاتفاقية المنشطة لتسوية النزاع في جنوب السودان عدة إصلاحات من نواحي مختلفة منها السياسي والامني والاداري، لكن قبل الولوج في تفاصيلها، علينا بالمرور على التعريفات لتحديد مفهوم الاصلاح لكي نستطيع فهم الدوافع والمفاهيم التي صبغت هذا السياق سعيا منا لضبط المصطلح من الناحية اللغوية والاصطلاحية (الايديولوجية).

تعريف الاصلاح لغة واصطلاحا

- الاصلاح لغة : هو إعادة التشكيل او التشكل لشيء وتجمعيه من جديد او تحسين الحالة وتصلحيها. فالاصلاح هو نقيض الفساد وهو من الفعل أصلح يُصلح إصلاحاً، أي إزالة الفساد بين القوم والتوافق بينهم ، وجاء في معنى الإصلاح بانه :أصلح الشيء بعد فساده. ويشير الإصلاح في اللغة الإنجليزية (Reform) ومعناه التعديل والوصول لوضع افضل بتعديل الأخطاء او إعادة البناء، ومنه عملية لإعادة التشكيل. والاصلاح بهذا المعنى يعني الانتقال من وضع الى اخر يستهدف تقليص الفارق بين الواقع القائم والفاسد ، والحالة النموذجية الموجودة. على ذلك يمكن القول ، إن الاصلاح هو عبارة عن بناء قائم ويتم إصلاحه ، وليست نشأة الشيء ، الاصلاح تعديل المسار او محاولة علاج خلل .
- الإصلاح اصطلاحاً : يقصد بالمعنى الاصطلاحي للإصلاح هو "رتق وترميم ما هو موجود بالفعل بُغية تصحيحه او تحسينه ومنع انهياره"، فهو ليس سوى تعديل في التفاصيل او القضاء على خطأ من الأخطاء ، ومع أن الإصلاحات قد تكون مفيدة بل وضرورية احيانا، فإنها لا تعدو أحياناً كونها مجرد تحسين للمجال او النظام القائم دون المساس بأسس هذا المجال او النظام.

جاء مفهوم الاصلاح من هنا، على انه يشار إليه بانه جميع التجارب التي طبّقت في سياساتها مجموعة من الإجراءات التي تهدف لعلاج اختلاف عميق في جانب معين ،او اكثر من جوانب النظام السياسي والاجتماعي في اطار الهيكل الدستوري لنفس النظام القائم.

تعريف الاصلاح السياسي

يقصد بالإصلاح السّياسي من الناحية اللغوية؛ التغيير او الانتقال من

حالة إلى حالة احسن منها، ويعني التبديل الجذري لهياكل وبنى اجتماعية وسياسية قائمة. كما يعرف قاموس "وبستر" للمصطلحات السياسية (١٩٨٨) الإصلاح السياسي بانه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد "ويعتبر الإصلاح السياسي ركناً اساسياً للحكم الرشيد ،ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

فلا يمكن القيام بالإصلاحات دون اشراك الاحزاب السياسية التي تميط اللثام عن التجاوزات والعيوب.

تعريف الاصلاح الاداري

تم تعريف الاصلاح الاداري بتعريفات عديدة نذكر منها ما يلي:
عرّف مؤتمر الإصلاح الإداري في الدول النامية ، الذي عقدته هيئة الامم المتحدة بجامعة ساسكي البريطانية لعام ١٩٧١م ، عملية الإصلاح الإداري على انّها " حصيلة الجهود، ذات الإعداد الخاص، التي تهدف الى إدخال التغييرات الاساسية في المنظمة الادارية العامة من خلال الإصلاحات على مستوى النظام ككل". كما هناك من عرفه بأنه " جُهد سياسي وإداري واقتصادي وثقافي هادف لاحداث تغييرات اساسية إيجابية في السلوك والنظم والعلاقات والاساليب والادوات تحقيقا لتنمية قدرات وإمكانيات الجهاز الاداري ، بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في انجاز اهدافه".

تعريف الاصلاح الأمني

هو مفهوم ظهر للمرة الأولى في التسعينيات من القرن العشرين في شرق اوروبا، ورغم انه لايوجد تعريف واحد متفق عليه عالمياً إلا ان إصلاح القطاع الأمني يشير في الغالب الى العملية المستخدمة لاصلاح او إعادة بناء القطاع الامني في دولة ما. وهو يعتبر بمثابة الرد على موقف لايستطيع فيه القطاع الامني الذي يعاني خللا ما؛من توفير الأمن للدولة وشعبها بشكل فعّال، وبما يتوافق مع المبادئ الديمقراطية ، في بعض الحالات يمكن أن يكون القطاع الامني ذاته مصدر الشعور بعدم الامان بسبب السياسات او الممارسات التمييزية او المسيئة ، وفي هذه الصدد يمثل القطاع الأمني الذي لم يتم إصلاحه او سيئ التكوين عقبة حاسمة في تعزيز التنمية المستدامة و الديمقراطية و السلام.

وردت في الاتفاقية المنشطة الإصلاحات الاتية:

- الإصلاحات في الحقل السّياسي تشمل : حرية ممارسة النشاط السياسي و تكوين الاحزاب ، وحرية التعبير، الحريات الأخرى.
- الإصلاحات في المؤسسة الأمنية وتشمل الجيش ، الشرطة ، جهاز الأمن الوطني والقوات النظامية الاخرى.

ذكرت الاتفاقية المنشطة في الفصل الثاني ، فترة ما قبل الانتقالية في مادتين ٢-٢-٣-٥ " يتم فرز جميع القوات وتصنيفها وفقا للمعايير العسكرية المعروفة والمتبعة لأغراض التجنيد في الجيش والشرطة والامن الوطني

الأحزاب السياسية والحركات المسلحة هشة من الجانب التنظيمي ، لذلك تظهر الانقسامات عند إتخاذ القرارات الداخلية نسبة لغياب المؤسسية .

والاجهزة الأخرى ، وتتم إحالة الافراد غير المؤهلين الى مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج" .

٢-٢-٩ " يبدأ تدريب القوات الموحدة ،الجيش او الشرطة وأجهزة الأمن الأخرى ،في بداية الفترة قبل الإنتقالية تبعاً لمتطلبات كل قوة أو جهاز، يجب أن يتم تدريب القوات سوياً لضمان تحقيق الترابط والانسجام بينها".

كذلك ورد في ٢-٣ المتعلق بنشاطات الفترة الانتقالية ففي الفقرة ٢-٣-٤ " يتم إكمال بناء الجيش الوطني والقوات النظامية الأخرى قبل نهاية الفترة الانتقالية" . وفي فقرة ٢-٣-٥ " تتم إعادة نشر الجيش الوطني والقوات النظامية الأخرى على كامل نطاق جمهورية جنوب السودان بنهاية الفترة الانتقالية تبعاً لخطة يضعها مجلس مراجعة الدفاع والامن الإستراتيجي".

- **الإصلاحات في الهيئة القضائية :**

في الفصل الأول من الاتفاقية المنشطة لتسوية النزاع في جنوب السودان ، المادة ١,١٧ فقرة ١,١٧,١ " تكون الهيئة القضائية في جنوب السودان مستقلة وتراعي مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون".

في فقرة ١,١٧,٢ " تجري إصلاحات في الهيئة القضائية وتشمل ولكن لا تقتصر على مراجعة قانون الهيئة القضائية أثناء الفترة الانتقالية، ومع ذلك يجب بذل الجهود لبناء قدرات الهيئة القضائية والموظفين والبنية التحتية" .كما ورد أيضا في فقرة ١,١٧,٣ " تنشيء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لجنة خاصة لإصلاح الهيئة القضائية (JRC)، لدراسة وإعداد توصيات لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية للنظر فيها".

- **الاصلاحات المؤسسية :**

تناول الفصل الرابع من الاتفاقية السلام المنشطة لتسوية النزاع في جنوب السودان ، في مادة ٤,٢ إلاصلاحات المؤسسية والتي تشمل المؤسسات الاتي:

- البنك المركزي لجنوب السودان
- على حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة لجنوب السودان ان تراجع خلال ثلاثة (٣) اشهر من بداية الفترة الانتقالية التشريعات الحاكمة لبنك جنوب السودان بهدف إعادة هيكلته ، وتمكينه من تقديم خدمة كفوءة وفعالة ، تشمل دون حصر القيادة والتكوين ، السلطات ، الوظائف والعمليات.
- يكون مستقلاً في أداء وظائفه القانونية والاشرافية.
- يكون مسؤولاعن وضع السياسة النقدية وتعزيز استقرار الأسعار ، وإصدار العملة ،وتنظيم القطاع المالي وأداء الوظائف الأخرى الموكلة إليه بموجب القانون.
- مفوضية محاربة الفساد

- تراجع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية خلال خمسة (٥) اشهر من فترة الانتقالية ، قانون مفوضية محاربة الفساد ٢٠٠٩ بغرض تمكينها من الاداء الفعال لوظائفها الخاصة بحماية الممتلكات العامة ، الملاحقة القضائية لحالات الفساد ومكافحة الممارسات الإدارية السيئة في المؤسسات العامة وتعزيز المعايير الاخلاقية .
- حماية استقلالية مفوضية محاربة الفساد وتمكينها ضد التدخل السياسي في حالات الفساد سواء في مرحلة التحقيق او عند الشروع في المحاكمات امام المحاكم القانونية.
- تحقيق الانسجام بين دور مفوضية محاربة الفساد مع وزارة العدل ، الشؤون الدستورية ، النيابة العامة ، الشرطة في الحرب ضد الفساد.
- تقوية أطر العمل القانوني والمؤسسي لمفوضية محاربة الفساد، وضمان نفاذها.
- إشراك الوسائط الاعلامية والمجتمع المدني.
-
- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادية
- تضمن، ان جميع الإلتزامات المالية والتزامات الميزانية التي تم الارتباط بها من قبل الحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة لجنوب السودان؛ شفافة وتنافسية ومتوافقة مع قوانين البلاد والمعايير والممارسات المعتمدة دوليا لإدارة المالية العامة.
- تضمن استدامة المالية العامة عبر جميع مستويات الحكم من خلال الإلتزام الصارم بالقوانين الوطنية والمعايير الدولية بما تشمل قانون إدارة المالية العامة لسنة ٢٠١١.
- تضمن ان الميزانية الوطنية وميزانية أي مستوى من مستويات الحكم تخاطب الأولويات الوطنية ، وحقائق الواقع دون إيقاع تأثير سالب على استقرار الاقتصاد الجزئي.
- ديوان المراجعة الوطني
- تراجع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة لجنوب السودان خلال ثلاثة (٣) اشهر من الفترة الانتقالية قانون ديوان المراجعة الوطني لسنة ٢٠١١.
- يكون ديوان المراجعة مستقلاً، ويصرف مهامه دون تدخل سياسي
- يجب أن يحدد قانون ديوان المراجعة الوطني المنقّح لسنة ٢٠١١ مؤهلات المراجع العام التي يجب أن تشمل ، ضمن مطلوبات اخرى ، معرفة واسعة بالمالية العامة وخبرة مكثفة في مراجعة وحفظ المالية العامة.

رؤى الاحزاب السياسية والحركات المسلحة الموقعة على الإتفاقية المنشطة (R-ARCSS)

سنتناول في هذه الجزئية رؤى الاحزاب السياسية والحركات المسلحة الموقعة على الاتفاقية المنشطة (R-ARCSS).لكن سيكون التركيز فقط على اربعة منهم نسبة لوزنهم السياسي داخل الحكومة الانتقالية المنشطة وهم على النحو الاتي:

(South Sudanese Opposition Alliance (SSOA

هو عبارة عن تحالف للتنظيمات التي تعارض المركزية الإثنية ونظام الكلبتوقراط ، وترفض السياسيات التدميرية للنظام ، وهو تحالف للتنظيمات التي توافقت على الأهداف والمبادئ والسياسيات وبرامج التحالف.

يتكون هذا التحالف من (١٠) تنظيمات على النحو التالي:

الحزب الفدرالي الديمقراطي (FDP)

جبهة الخلاص الوطني (NAC)
الحركة الوطنية الديمقراطية (NDM)
الحركة الشعبية الديمقراطية (PDM)
الحركة القومية لجنوب السودان والجيش القومي للتغيير(SSNMC/NAC)
الحركة والجيش الوطني لجنوب السودان (SSPM/A)
حركة وجيش تحرير جنوب السودان (SSLM/A)
حركة جنوب السودان المتحدة (SSUM/SSUAF)
التحالف الديمقراطي للجمهورية المتحدة (UDRA)
المعتقلين السابقين (FDs)

أهداف هذا التحالف:

- تحرير جنوب السودان من قبضة التعصب الاثني والاستبداد ، ومؤسسة الفساد.
- العمل على تأسيس نظام حكم فدرالي ونقل السلطة والموارد إلى مستويات ادنى.
- تصميم برنامج لإحياء الإقتصاد وإعادة النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع.
- تبني ثقافة التسامح ، واحترام حكم القانون.
- تحقيق السلام و نظام حكم ديمقراطي فدرالي في الدولة التي تعكس تنوعها.

الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة (SPLM-IO)

الحركة الشعبية لتحرير السودان و/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة (SPLM/SPLA) تأسس في ١٧/ابريل /٢٠١٤ في مؤتمر الناصر التشاوري (إعلان الناصر) ، وهي حركة ثورية ، وطليعية ، ستصبغ الجماهير بافكار الديمقراطية ، الارتقاء الاجتماعي لتؤهله لقيادة العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لبناء الأمة والدولة في جنوب السودان من خلال نظام حكم مركزيته الشعب.

مبادئ

- الديمقراطية ، العدالة ، الحرية ، التسامح الديني ، التعايش الاجتماعي ، الرفاهية ، السلام.
- الفدرالية وتفويض السلطة والموارد.
- وحدة الشعب الجنوب سوداني ، على أساس مشاركة التجارب التاريخية ، احترام التنوع.
- سيادة حكم القانون ، احترام فصل السلطات.
- احترام المؤسسات الديمقراطية والقيادة الجماعية.
- احترام التنوع والقيم الثقافية والتراث والمعتقدات.
- حقوق الانسان والحريات الاساسية.
- الحكم الرشيد.

ألاهداف:

- بناء دولة فدرالية على أساس الديمقراطية ، نظام علماني للحكم ، والمشاركة الشعبية لكل الشعب.
- خلق وفاق ، وهدف مشترك من خلال تحرير الفرد والمجتمع من كل أشكال القيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- تأكيد تنفيذ المبادئ الفدرالية وتفويض السلطات.
- تأكيد مبادئ الديمقراطية والممارسة والتعايش الاجتماعي.
- دعم مبادئ سيادة حكم القانون.
- تأكيد ممارسة القيادة الجماعية.

البنك:

- السلطة التنفيذية هي السلطة التي تضع السياسات الاقتصادية والمالية في الدولة.
- إعادة هيكلة البنك المركزي بناءاً على النظام الفدرالي مع كامل التفويض للموارد المالية للمستويات الادني.
- سيكون البنك الفدرالي وفروعه مستقلاً من أي تحكم مباشر من قبل إدارة وزارة المالية او السلطة التنفيذية.

الفساد:

- إدراج ثقافة مكافحة الفساد من خلال التربية الوطنية في المناهج على جميع المؤسسات التعليمية.
- خلق الوعي العام حول شر الفساد حتى لا نقبله كقاعدة في مجتمعنا.
- نقل السلطة والاموال من المركز الى المستويات الدنيا من الحكومة وإنشاء لجان خاصة للحساب العام ومكاتب فعالة لمراجعة الحسابات على جميع المستويات.

حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية (TGoNU)

حكومة الوحدة الوطنية الإنتقالية بحسب تعريف الاتفاقية المنشطة، تتكون من حكومة جمهورية جنوب السودان سابقا ، الحركة الشعبية في المعارضة SPLM/A ,IO سابقاً تحت قيادة تعبان دينق قاي ، و الأحزاب السياسية الأخرى في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية . سيكون تركيزي هنا على الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM/A,IG بناء على وزنها السياسي داخل RTGONU

الرؤية :

- التطور و الديمقراطية هما متلازمتان ، وهما الاولوية للدولة التي نريد بناءها.
- رؤيتنا للديمقراطية تتجاوز ممارسة الإقتراع او التصويت.

الأهداف:

- نشر الديمقراطية التعددية.
- فصل الدولة عن الدين.
- حفظ السلام والأمن.
- الثقافة والتراث.
- الرعاية الصحية.
- تمكين المرأة.
- محاربة الفساد.

- إدارة الاقتصاد.

القيم:

- العدالة.
- الحرية.
- الرفاهية.

من المُلاحظ؛انّ كل الاحزاب السياسية والحركات المسلحة الموقعة على الاتفاقية المنشطة، لها رؤى واضحة تجاه الاصلاح، لكن السؤال الذي يشغل بال المواطنين وكل المتابعين هو، هل لدي الاحزاب السياسية والحركات المسلحة قدرة لتحقيق او تطبيق ما وقّعت عليه من الإصلاحات المؤسسية على ارض الواقع؟ أم سيفشلون ويبقى الواقع كما هو؟ للاجابة على هذا السؤال علينا ان نسلط الضوء على فرضيتين ، وهما فرضية تحقيق أو تطبيق الإصلاحات المؤسسية ، واخرى فرضية فشل تحقيق الاصلاحات المؤسسية.

فرضية تحقيق الاصلاحات المؤسسية :

لإنجاح هذه الفرضية يتطلب توافر عنصرين مهمين ، ويمكن إعتبارهما عوامل أساسية وهما :

- الإرادة السياسية political wiling

وجود الإرادة السياسية لدي الأحزاب السياسية والحركات المسلحة ، يمكن ان يساعد على تحقيق تلك الإصلاحات وليس ذلك فحسب بل؛ تنفيذ كل بنود اتفاقية السلام المنشط، لكن للاسف الواقع يشير الى غياب الارادة السياسية لدي الاطراف ، لذلك اصبح كلاً منها يعمل لتحقيق مكاسبة سياسية حتى ولو على حساب الاتفاقية .

- التماسك الداخلي لتلك التكتلات السياسية وقدرتها على التعبئة سياسية تجاه تلك الاصلاحات المرجوة.

هذه العناصر يمكن ان تساعد الاحزاب السياسية والحركات المسلحة التي كانت تعارض الحكومة واقصد هنا (SSOA،SPLM/A,IO-OPP لأن تماسك كل كتلة على حدا مع وجود تنسيق بينهم في العمل السياسي يمكن ان يساعدهم في الضغط على الحكومة، لتنفيذ بنود الاتفاقية المنشطة، وتحقيق الاصلاحات المنشودة وفقا للاتفاقية المنشطة .

فرضية فشل تحقيق الاصلاحات المؤسسية:

لفشل هذه الفرضية يتطلب الأمر توافر نفس العنصرين المذكورين اعلاه بصورة معكوسة وهما :

- غياب الارادة السياسية

الطرف الاساسي من الاتفاقية المنشطة تظهر لديه غياب الارادة السياسية بصورة واضحة، وليس حريصاً على تنفيذ بنود اتفاقية، لان تنفيذ هذه الاتفاقية ستغيّر اشياء كثير على الاصعدة السياسية.

- هشاشة وتفكك التكتلات السياسية

الاحزاب السياسية والحركات المسلحة هشة من الجانب التنظيمي ، لذلك تظهر الانقسامات عند اتخاذ القرارات الداخلية نسبة لغياب المؤسسية، حيث أدت هذه الهشاشة إلى انقسامات داخلية وخروج بعض ألاعضاء من الحزب، على سبيل المثال خروج الجنرالات وبعض السياسيين من الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة تحت قيادة دكتور ريك مشار.

والهشاشة داخل التحالفات السياسية ؛ اتضحت مؤخرا انها كانت قائمة لاغراض السلطة وليس من أجل توحيد الرؤى والافكار، لذلك انتهى بها المطاف في مستنقع الخلافات السياسية فيما بين اعضاءها، مما اعطى الحكومة فرصة لاستقطاب بعضهم، تلك التحالفات لا تستطيع فعل شيئ داخل قبة البرلمان ولا حتى داخل مجلس الوزراء عند مناقشة او اتخاذ القرارات . وبالرغم من ان الحكومة تمثل الاغلبية داخل البرلمان بعدد (٣٣٢) عضوا و (٢٠) وزيرا داخل مجلس الوزراء، كان بامكان الاحزاب السياسية المعارضة بمختلف تحالفاتها إذا كانت متمسكة بالرؤية والبرنامج وليس حول السلطة، ان تحسم بعض المسائل داخل مجلس الوزراء وحتى ولو من باب المساومة السياسية ،لان الاتفاقية ذكرت في الفقرة ١,١٠,١١ " في حالة عدم التوصل الى إجماع بشأن الامور الجوهرية المتعلقة بهذه الاتفاقية ، تتطلب الموافقة على القرارات اتفاق ثلثي (٦٧٪) من الأعضاء مجلس الوزراء ما يقارب ٢٤ وزير " على الرغم من ان الاتفاقية حاولت ان تصعب الية اتخاذ القرارات داخل مجلس الوزراء لطرف الحكومة نسبة لانفرادها بالنسبة الاكبر، إلا أن من السهل للطرف الحكومي الحصول على اكثر من (٥) أعضاء داخل مجلس الوزراء من طرف الاحزاب المعارضة ،عكس احزاب المعارضة لان في جعبتها كرت المناورة السياسية للحصول على مساومة في القرارات مراد الاتخاذ ، لكن الان واقع التكتلات السياسية ، وما يعرف بـ (سوا) والاحزاب السياسية الأخرى، تشير الى ان الحكومة ستكسب المعركة السياسية داخل قبة البرلمان ومجلس الوزراء.

خلاصة

نستطيع القول في نهاية المطاف انه من صعب ان تلعب الاحزاب السياسية والحركات المسلحة دوراً في إلاصلاحات المؤسسية، بناء على فرضية الأخيرة ،اما الحركة الشعبية لتحرير السودان الحزب الحاكم فهي ليستة حريص على إحداث اي اصلاح داخل المؤسسات ، بناء على ذلك تبقى الشعارات والرؤى والبرامج بلا معنى، بسبب غياب الاستراتيجيات الواضحة ،من قبل الاحزاب السياسية والحركات المسلحة.

مراجع

- اتفاقية السلام المنشطة لتسوية النزاع في جنوب السودان
- دستور تحالف المعارضة بالجنوب السودان (SSOA
- منفستو الحركة الشعبية لتحرير السودان بالمعارضة SPLM/A IO
- منفستو الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة SPLM/A
- دور الاحزاب السياسية في عملية الاصلاح السياسي بالجزائر - عمارة بركات

CENTER FOR
STRATEGIC &
POLICY STUDIES

The South Sudan Center for Strategic and Policy Studies (CSPS) was established to build a democratic state and well informed nation. Working towards a stable, prosperous and peaceful South Sudan and the region; characterized by respect for the rule of law, sustainable and equitable development, socio-economic justice, political empowerment, accountability and governmental transparency, collaborative security, and participatory citizenry.

© 2020 CSPS. All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without permission in writing from CSPS, except in the case of brief quotations in news articles, critical articles, or reviews. Please direct inquiries to: CSPS

P.O.BOX 619, Hai Jeberona next to Sunshine Hospital
Juba, South Sudan
Tel: +211 (0) 920 310 415 | +211 (0) 915 652 847
www.ss-csps.org